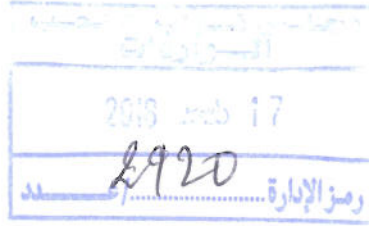




الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

النائب ياسين العياري

عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية



المراسلة رقم 701 / 2018

تونس في 12 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير المالية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع. إتاة إضافية على الدفع بواسطة السحب الآلي

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

مصحة الامتياز تفرض في إتاة بنسبة 3 في المئة على الدفع بواسطة السحب الآلي، في مخالف للقانون ومحاولة للتهرب الضريبي.

الرجاء تفعيل آلية الرقابة والتدقيق الضريبي والتتبع ضد هذه المؤسسة وموافاتي في الموضوع.

النائب ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس

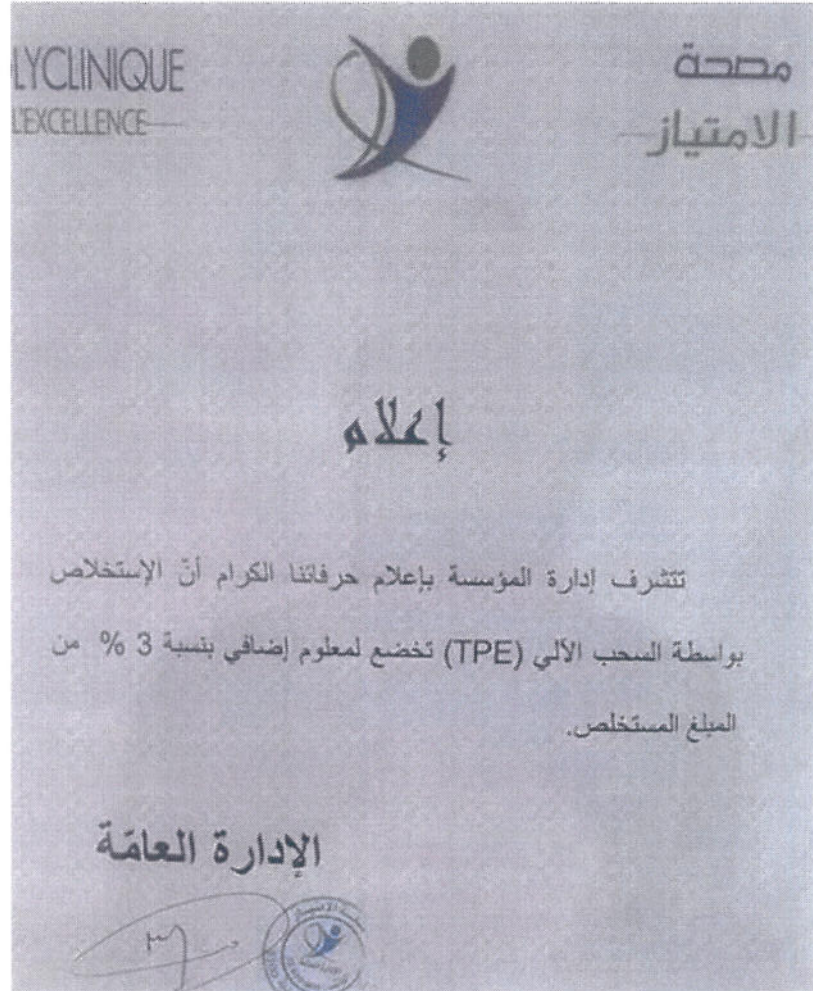
موقع الواب : www.yassine-ayari.com

صفحة الفيسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

البريد الإلكتروني : yassine-aya@arp.tn

الجوال : +216 23 190 900

+49 152 10 83 03 07



سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

النائب ياسين العياري

13 فيفري 2019

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

! .ع. للتمويل/ ت م / 2019/02/11

DF/147

139

مجلس نواب الشعب السواريات
3 . 2019
رمز الإبرة... 139

من وزير المالية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب.
المرجع: مكتوب وارد على وزارة المالية بتاريخ 9 جانفي 2018.

وبعد، تبعا للمكتوب المنصوص عليه بالمرجع بخصوص السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد ياسين العياري حول معلوم إضافي بنسبة 3% توظفه مصحة الامتياز الخاصة على عمليات الدفع الإلكتروني التي ينجزها حرفاؤها، أنتشرف بإفادتكم بما يلي :

- أنّ توظيف المعلوم المذكور يعدّ خرقا للاتفاقية البنكية المعتمدة في الغرض التي تنصّ على أن العمولة توظف على التجار تقتطع من قيمة عمليات الدفع الإلكتروني ولا يتحملها الحريف على أن تضبط نسبتها بالاتفاق بين البنك والتاجر وذلك في إطار تشجيع منظومة الدفع الإلكتروني.

- كما أنّه تمّ الاتصال بالمصحة المذكورة من قبل البنك المتعاقد معها بتاريخ 10 ديسمبر 2018 وإعلامها بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة في الغرض و التي تصل إلى حدّ فسخ عقد الشراكة بين الطرفين في صورة عدم عدولها عن القرار المذكور. وقد استجابت المصحة لهذا التنبيه وقامت بإلغاء القرار المعلن لحرفائها. كما تعهدت بالالتزام بما جاء في العقد المبرم مع البنك.س

والسلام

وزير المالية

محمد رضا خفوم